



موجز

محمد الجرادى

«المشترك».. بعد ٢٠ سبتمبر!

■ الوقوف أمام السنوية الأولى لتجربة ديمقراطية كانت موضع إشادة واحترام الأشقاء والأصدقاء وكل الديمقراطيين في العالم.. لا يقتضي التعامل معها باستدعاء حمى المهرجانات الانتخابية.. والخطاب الدعائي الحزبي الفج كما هو واضح في خطاب أحزاب المشترك أيضاً ليس من اللائق ديمقراطياً. تعسف قراءات نتائج التجربة حتى اليوم بالاستجابة لمحرضات ودوافع انتقامية وكيدية.. وإشهار مبكر لحمالات انتخابية!!

● وكما أظن أنه لا حاجة للتساوق مع انفعالية وشطط هذه الأحزاب، وما تكشف عن خطابها من غياب المسؤولية في الطرح والمناقشة على أن محاولتها إسقاط مسؤوليتها أمام هذه التجربة وأن تكون أيضاً مسالة بشأن أدائها هي ما يؤخذ عليها، وتدين نفسها بذلك.

● وهنا أقول كان لائقاً بأحزاب المشترك الانصراف إلى تقييم نفسها قبل تجيش آلتها الدعائية باتجاه التناول غير المسؤول للسنوية الأولى على يوم الـ ٢٠ من سبتمبر.. وقيل أن تتوهم أيضاً حملها هذه المهمة بالطريقة ذاتها التي خاضت بها معترك التجربة وبالخطاب والأسلوب ذاتهما.

● لعنا نذكر التزامات- ولنقل وعود- المشترك أقلها التزامات أحزابها مع كل القوى السياسية في البلاد تطوير التجربة الديمقراطية.. وتنمية الوعي السياسي والديمقراطي في أوساط المجتمع.

ومن حيث المبدأ- ليس من حقنا- كمواطنين- أن نسال هذه الأحزاب عن أدائها في هذا الاتجاه.

● قد نتفق مع قيادات هذه الأحزاب أنها «حملت معها هذه التجربة» عندما أعلنت عن ذلك أثناء اعترافها على مضض بنتائج «صندوق الاقتراع»- لكنها حملتها مساوئها، واعتقد أنها تلك الحاجة أمام حقائق جنتها على الوعي والسلوك الديمقراطي وترجمتها مهمة تنميتها وتطويره بذات العقيلة التي تشهد التآزيم.. وتمجد مظاهر الخراب والدمار والفوضى وتستحث الحرائق والفتن.. في مواجهة أمن وأمان الناس، واستقرار ووحدة البلد.



المشترك يتنكر لابن شمالان

مُحتقنون في ذكرى خيبتهم

● تعمدت وسائل إعلام أحزاب اللقاء المشترك الصادرة الأسبوع الماضي تجاهل الـ ٢٠ من سبتمبر كيوم تاريخي في مسيرة تحولات التجربة الديمقراطية اليمنية، وبدت صحف اللقاء المشترك الصادرة في نفس يوم المناسبة خالية حتى من توجيه التحية لمرشحها في الانتخابات الرئاسية المهندس فيصل بن شمالان في جحود غير متوقع أثار استغراب المتابعين.

● الميثاق، / جميل الجعلبي



نزاهة- يعتبر الكبسي هروب إعلام المشترك إلى الفوضى والتخريب على التخريب هروباً طليبعياً كونهم عرفوا في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦ م

ويرى أكاديميون وسياسيون أن حالة الاحتقان الواسعة التي طغت على صحف أحزاب المشترك الأسبوع الماضي سلوك طبيعي للهروب من ذكرى هزيمتها بالترويج للفوضى ورسم صورة سيئة عن الوطن، في حين تلك الصورة لا توجد غير في مخيلتهم.

ذكرى مأساة المشترك

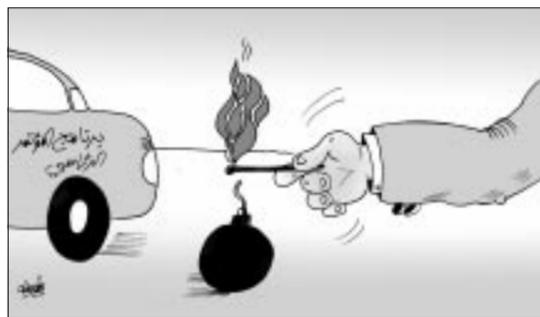
○ وفي هذا الصدد يرى القيادي المؤتمري وعلى اللجنة العامة بالمؤتمر الشعبي العام علي الخضمي: أنه من الصعوبة على أي إنسان أن يتذكر مصيبة أمت به خاصة وأنهم في اللقاء المشترك كانوا ضمن وعودهم في الانتخابات الرئاسية العام الماضي يتوهمون أن لهم نقلاً وتواجداً سيجعل منهم كياناً ورقماً صعباً حسب تحليلاتهم..

ويضيف: وبالتالي فإنهم لا يريدون تذكير الآخرين بنتائج الانتخابات التي كشفت أنهم لا يشكلون رقماً يذكر.

المشترك يهرب في ذكرى هزيمته إلى الفوضى

○ من جانبه يعتبر أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء الدكتور / أحمد الكبسي- هروب إعلام أحزاب المشترك من التطرق لمناسبة ٢٠ سبتمبر ومرور عام على

مراقبون: المشترك يحاول إشعال الحرائق في طريق برنامج المؤتمر الرئاسي



إلا في الظروف الاستثنائية. ويعبر البعداني عن قناعته بوجود مخطط مبرمج له لحققات مدلا على ذلك بالواقع اليومي وصناعة امتدادات للشكليات القائمة التي هي عادية وليس عبر استغلال بل على المصالح الحزبية. مستأثراً عما إذا كان الإنسان بينهم ورفع شعارات انفضالية يعالج مشاكلهم. داعياً إلى عدم المساس بالوثائق الوطنية، وتخليص مصلحة البلد على المصالح الحزبية. وفي الاتجاه ذاته يقول د. عبد الجبار أن أطروحات المعارضة المستهدفة إعاقة تنفيذ برنامج الرئيس الانتخابي تفترق للوعي وأن ذلك سيحرف عرقلة للتنمية والاستثمار واستقرار الوضع العام في البلد. ويختتم حديثه بالقول: ادعو كافة القوى السياسية والوطنية إلى الانخراط حول برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي من أجل العمل على تنفيذ هذا يعني الفتح النعم على الاستثمارات والتنمية المستدامة وتحقق نقلة نوعية في الأوضاع المعيشية أما إشارة الإشكالات واختلالها فهو عمل لا يخدم غير أعداء الوطن وأمنه واستقراره.

بعد فوز فخامة الأخ عبد الله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات الرئاسية التي شهدتها بلادنا في ٢٠ سبتمبر الفائت. شرع المؤتمر عبر جهازه التنظيمي وهيئته البرلمانية والوزارية في الدولة بنجمة البرنامج الانتخابي للرئيس إلى خطوات عملية بمساقن الأول تشريعي عبر إخراج الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وفقاً لقانون مكافحة الفساد إلى حيز الوجود، وإنجاز قانون جديد للمناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية يضمن سد منافذ الفساد المتتاتية من فترات القانون السابق للمنافسات، إضافة لقوانين التجارة الداخلية والخارجية والتاجر التمويلي التي تصب جميعها في خانة الإصلاحات ونهضة البيئة القانونية لتدعيم المزيد من خطوات البرنامج الانتخابي في جوانبه التنفيذية. ويصف عميد كلية الإعلام بجامعة صنعاء د. محمد عبد الجبار البرنامج الانتخابي للرئيس بأنه برنامج متقدم ومنطوق تجاوز كل مزايدات المعارضة في القضايا السياسية والاجتماعية والتنمية والاستثمار والحريات العامة وكان بالفعل مدعماً لكل المصلحين والمهتمين في الداخل والخارج. وقريباً منه طالب عضو قيادة قطر اليمن لحزب البعث القومي نصر البعداني المعارضة بمعالجة المشاكل بعيداً عن المزايدات والاستغلال الرخيص لغرض خدمة أجندات خارجية. مشيراً إلى أن نتائج الانتخابات الرئاسية أعطت الشرعية الشعبية للاخ علي عبد الله صالح وبالتالي- كما يقول البعداني - فإن سلطة الرئيس مستمدة من الشعب الذي انتخب برنامج صالح المنتمل لتطلعات الشعب، ويواصل قائلاً: عندما حقق الأغلبية فهذا يعني أن البرنامج الانتخابي صار محل إجماع وطني يتوجب على الجميع كل من موقعه العمل لتحقيقه على أرض الواقع ملتما هو متعارف في تجارب الديمقراطية بالعالم. ويلفت عميد كلية الإعلام إلى إصرار الرئيس على تنفيذ برنامجه بالكامل. ويتفق البعداني وعبد الجبار على محاولة

إعلام الإصلاح يعقل «ناباً مؤتمرياً» لساعات

نقى عضو مجلس النواب سالم منصور حديرة أن يكون احتج من قبل الصحف الجنتي في محافظة إب على خلفية قضية قتل في خلاف بين أقاربه وآخرين.

وذكر الصحفي الذي أورد موقع حزب التجمع اليمني للإصلاح- «الصحوة نت» الإسلامي المعارض في اليمن- على لسان النائب المؤتمري سالم حديرة جاء بعد ساعات من نشر الخبر الذي ادعى احتجاج النائب بعنوان « بسبب تدخله لحل الخلاف... بحث إبين تحتجز برلماني مؤتمري لأكثر من شهر في قضية قتل».

الموقع نقل على لسان النائب المؤتمري سالم حديرة القول إن المحتجز لدى بحث إبين في القضية هو شقيقه (أحمد).

وتكشف تسرع موقع الإصلاح في نشر الخبر دون التأكد من دقة المعلومات وصحتها مدى سيطرة المواقف السياسية في توجيه ونشر الأخبار بشكل يفترق إلى المهنية في التعامل مع المعلومات.

ورغم أن القانون لا يجيز احتجاج أعضاء مجلس النواب بسبب الحصانة إلا أن موقع الإصلاح سارع على نشر الخبر اعتماداً على ما ادعى أنه تصريح من النائب المؤتمري المعتقل دون اعتماد مسألة الحصانة التي يتمتع بها عضو مجلس النواب.

وفيما أورد الموقع في خبره الأول تأكيداً على أن النائب المؤتمري سالم حديرة ليزال محتجزاً في بحث إبين وقال الموقع: «ما يزال النائب سالم منصور حديرة نشب بين أفراد من أقاربه وآخرين أدى إلى خلع ثيابه وإصابته بآثار». وكان النائب حينها قد تدخل لفظ الاحتجاز إلا أن الأجهزة الأمنية ألقت القبض عليه تحت ذريعة «حصانته» وأودعته البحث الجنائي منذ أكثر من شهر ورفضت السلطات المحلية إطلاق سراحه رغم مناشدات مجلس النواب وتوصية النائب العام وتدخل الكثير من الشخصيات الاجتماعية والسياسية إلا أن شي من ذلك لم يحدث.

مورداً تصريحاً على لسان النائب جاء فيه: «وقال النائب حديرة من معتقله لـ «الصحوة نت» أن هناك قوى خفية تعمل على عرقلة كل الجهود لإطلاق سراحه رغم أنه لا علاقة له بالمشكلة إلا من زاوية صلة القرابة. إلا أن الموقع عاد ليكرر التصريح السابق على عرقلة كل الجهود لإطلاق سراحه رغم أنه لا علاقة له بالمشكلة إلا من زاوية صلة القرابة».

ولا بد والخبر الكاذب الذي نشره موقع الإصلاح عن احتجاج نائب في البرلمان قبيل أن يعاود نفسه جديداً على الإعلام الإصلاح حيث تكرر ذات الأمر مرات عديدة اضطر فيها الموقع لنفي ما نشره، وهو ما يقدم دليلاً على تغليب الأثر الصحفية، والمواقف السياسية في التعامل مع المواد الإخبارية لإعلام الإصلاح على الجاد المهنية.

الجدير بالإشارة إلى أن النائب سالم منصور حديرة حسين وعضواً في مجلس النواب عن المؤتمر الشعبي العام «الحزب الحاكم» وانتخب ممثلاً عن الدائرة ١١٨ بمديرية خنفر بمحافظة إبين ويشغل عضواً في لجنة المياه والبيئة بالمجلس.

عن المؤتمر نت

من تبرعات لأطفال يمينيين في ماليزيا

طلاب إصلاحيون يستحوذون على دعم خيري بـ«٣٠٠» الف دولار

وولّد تصرف عناصر الإصلاح حالة من السخط لدى أولياء أمور الأطفال من تصرفات تلك العناصر غير المسئولة التي تهدف إلى تحويل العمل الخيري إلى مكسب تجاري وسياسي عبر إيجاد مقر رسمي لها في العاصمة كوالالمبور لتبني وتنظيم الأنشطة الحزبية تحت غطاء مدرسة خيرية. ونقل موقع «المؤتمرت» عن مندوبه في ماليزيا أن السفارة اليمنية تبذل جهوداً لاحتراف أزمة آثارها أولياء أمور الأطفال الذين طالبوا بتمويل مدرستهم الخاصة باعتبارها تشكل منقطة مناسبة لسكن الأطفال الأمر الذي رفضته العناصر المسيطرة على الدعم.

وقد استنكر الوسط الطلابي اليمني في ماليزيا استغلال العمل الخيري وتحويله إلى عمل تجاري ودعا إلى منع أي جهة من فتح أي مقر رسمي للتدريس إلا بترخيص رسمي من جهة الاختصاص في اليمن وبإشراف اللجنة الثقافية على نوعية المناهج والمدرسين وتوزيع المخصصات المالية على جميع الأطفال اليمنيين في الولايات الماليزية باعتبارها الجهة المسؤولة عن النشاط الثقافي والتعليمي من أجل ضمان نشأة وتعليم الأطفال بمناهج وطرق تدريس سليمة بعيد عن التبعية الحزبية.

اتهم أولياء أمور ٥٠ طفلاً من أبناء طلاب اليمن الدارسين في ماليزيا القطاع الطلابي للتجمع اليمني للإصلاح بالاستحواذ على مبلغ ٣٠٠ الف دولار أمريكي قدامها رجل الأعمال فؤاد هائل المدير الإقليمي لمجموعة هائل سعيد أنعم فرع ماليزيا لتمويل تعليم الأطفال كعمل خيري نظراً لعجز أولياء أمور الأطفال عن تحمل تكلفة تربيتهم المقررة بالآلاف الدولارات.

وناشد أولياء ٥٠ طفلاً من أبناء الطلاب اليمنيين الدارسين في ماليزيا رجل الأعمال فؤاد هائل إنقاذ مستقبل أبنائهم الدراسي بتوزيع ميزانية التدريس التي تبرع بها حسب كثافة وتواجد الأطفال في جميع الولايات الماليزية دون استثناء أو وصاية من أحد.

وكان عدد من الناشطين الإصلاحيين بماليزيا أوقفوا مستحققات تعليم ٥٠ طفلاً من أبناء الطلاب اليمنيين الدارسين في ماليزيا بحجة فتح مدرسة تبعد أربع ساعات بالسيارة عن مساكن الأطفال إضافة إلى فرض رسوم دراسية إجبارية وفرض منح دراسي خاص وتعيين طاقم تدريس يشترط انتماءه إلى حزب الإصلاح.

الجيل الجديد المتحرر من كل عقد ورواسب الماضي الإمامي والاستعماري والتشيطيري هو قوة الحاضر وعماد المستقبل

رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام

